

الفصل الثالث

التوازن الاقتصادي الكلي للنموذج الكلاسيكي

1. تمهيد:

ظهرت النظرية الكلاسيكية لأول مرة وسادت أفكارها في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر وحتى مطلع القرن التاسع عشر، وظلت معظم الأفكار التي جاءت بها تلك المدرسة مقبولة لدى علماء الاقتصاد حتى العقد الثلاثيني من القرن العشرين (أزمة الكساد العالمي: 1929-1931)¹.

والنظرية الكلاسيكية ليست نظرية بعينها قدمها أحد الكتاب الاقتصاديين منفردا، وإنما هي مجموعة آراء وأفكار الطبيعيين وكذلك آدم سميث وساي ودافيد ريكاردو وجمس ميل... إلخ².

ومع ذلك فقد اقترنت هذه الآراء باسم ريكاردو أكثر من غيره حيث كانت لآرائه شهرة بالغة في إنجلترا لدى رجال الأعمال والبنوك وخاصة عندما تبني آراء جون باتيست ساي فأرسي بذلك مجمعة من المعارف الاقتصادية أطلق عليها الاقتصاد الريكاردى 1772-1823. ومن بعد ريكاردو جاء جيل جديد من الاقتصاديين ساروا على نفس النهج الذي سطره السابقون مثل جون ستيوارت ميل ومارشال وبيجو... أي الكلاسيكيون المحدثون. ولذلك فإن النظرية الكلاسيكية أشمل من الاقتصاد الريكاردى حيث أنها تشمل تعاليم الاقتصاديين القدماء والمحدثين الجدد³.

إن النموذج الكلاسيكي الذي يبحث في تحديد مستوى التوازن الكلي أي تحديد مستوى العمالة والإنتاج، نموذج مشتق من النظرية الاقتصادية الجزئية وبالضبط من تحليل الأسواق، ويهتم هذا التحليل بسوق العمل وسوق السلع والخدمات ويتحدد كل من مستوى الإنتاج ومستوى الاستخدام حسب الكلاسيك بتفاعل الطلب على عوامل الإنتاج "العمل ورأس المال أو الاستثمار" الذي يحدده المنتج وفق مبدأ تعظيم الربح، وعرض هذه العوامل من طرف العائلات، وذلك وفق مبدأ تعظيم المنفعة - تعظيم الدخل -".

2. أسس وافتراضات النموذج الكلاسيكي:

إن النموذج الكلاسيكي يقوم على مجموع من الفرضيات التي تشكل أساس النظرية الكلاسيكية في التوازن الكلي، وأهم هذه الفرضيات ما يلي⁴:

- **التشغيل التام:** يقوم التحليل الكلاسيكي على فرضية التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج خاصة منها الموارد البشرية. وكنتيجة لذلك فهي لا تؤمن بوجود بطالة وإن وجدت فتعتبرها المدرسة بأنها بطلاة اختيارية حيث عنصر الإنتاج إن وجد في هذه الوضعية وليكن العمل (فيكون المالك لهذا العنصر هو الذي فضل عدم التشغيل من خلال رفضه توظيف عنصر الإنتاج بذلك المقابل عائد عنصر الإنتاج (الذي تحدد في السوق).

¹ محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2009، ص 78.

² اسماعيل هاشم، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الجامعات المصرية، القاهرة، مصر، 1995، ص 17.

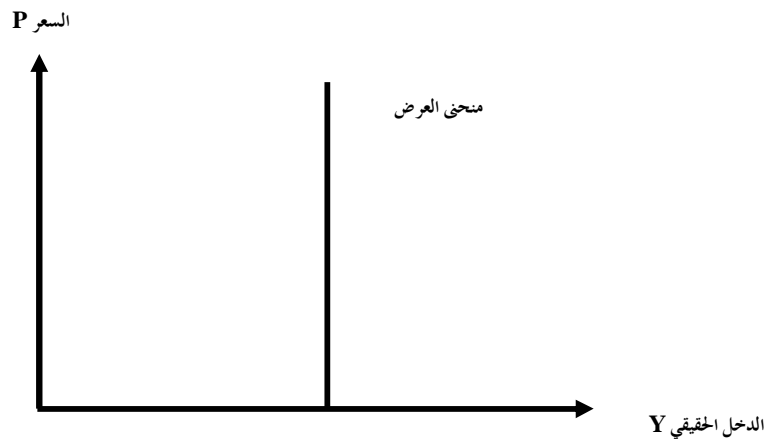
³ نفس المرجع والصفحة سابقا.

⁴ محمد عبد المومن، مرجع سابق، ص 31 بتصرف.

الفصل الثالث.....التوازن الاقتصادي الكلي للنموذج الكلاسيكي

- مبدأ الرشادة الاقتصادية واليقين: ترى هذه المدرسة بأن كل الأعوان الاقتصادية تتصرف وفق وفقط الرشادة الاقتصادية وهذا من خلال الدراية المسبقة لأوضاع السوق وبالتالي هذا المبدأ يعتمد هو الآخر على مبدأ آخر وهو مبدأ اليقين.
- المنافسة الحرة والكاملة: إن إيمانهم بفكرة المنافسة الحرة والكاملة. والمنافسة التامة معناها استمرار قوى السوق من عرض وطلب في العمل وفق آليات السوق وفقط وهي مستمرة إلى آخر مرحلتها.
- حيادية الدولة وفكرة دعه يعمل دعه يمر: فالحرية الاقتصادية والتي أساسها فكرة "دعه يعمل دعه يمر" التي نادى بها آدم سميث تفرض حيادية الدولة ومنه لا ضرورة تذكر لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية (حيادية الدولة) (وهذا إذا سلمنا بالتحقق الدائم للمنافسة وكذا استنزاف كامل قوى السوق لطاقتها) الوصول إلى وضعيات توازن (كما جاء في الأساس السابق بل وأكثر من ذلك فإنهم يرون أن تدخلها سيعرقل النشاط الاقتصادي أي عرقلة قوى السوق من تأدية وظائفها.
- المصلحة الخاصة أساس المصلحة العامة: إنه وكنتيجة للفكرة السابقة بل وكأساس لها كذلك لن يكون هناك تعارض بين المصلحة الخاصة للفرد والمصلحة العامة مع تسبيق للأولى على الثانية. حيث من خلال تحقيق الفرد لمصلحته الخاصة ستتحقق المصلحة العامة للمجتمع.
- أعطى الكلاسيك أهمية بالغة لعنصري العمل والتخصص كمصدر للثروات القومية حيث يرون أن تقسيم العمل وتعدد المهن ووضوح التخصصات سوف يؤدي إلى زيادة عدد السلع المنتجة و أيضا تحسين جودتها.
- قانون المنافذ: إن الكلاسيك يرون بأن الأوضاع في الأسواق تسير وفق قانون المنافذ لـ J.B.Say الذي يرى بأن كل عرض إلا ويخلق طلبه الخاص به. حيث كل السلع التي تعرض (أو ستعرض) ستجد من يطلبها (أو سيطلبها) بما في ذلك مختلف عناصر الإنتاج.

الشكل رقم (3-1): منحني العرض الكلي عند الكلاسيك



- عدم وجود فائض: ومنه وكنتيجة لذلك لن يكون هناك تكديس للسلع ولا اكتناز للنقود وكل عناصر الإنتاج مشغلة تشغيلاً كاملاً.

الفصل الثالث.....التوازن الاقتصادي الكلي للنموذج الكلاسيكي

- التوازن الآني للأسواق وفكرة اليد الخفية: إن الأمور في الأسواق عند الكلاسيك تسير وفق فكرة "اليد الخفية" لآدم سميث أو ما يعرف بفكرة التوازن التلقائي للأسواق حيث يرون أن الأسواق متوازنة وإن حدث هناك اختلال فأن قوى السوق (العرض، الطلب، الأسعار) كفيلة بإرجاع الأوضاع إلى حالتها الطبيعية والمتمثلة في وضعية التوازن المتطابقة مع وضعية التشغيل الكامل ومنه وكنتيجة لذلك لو حدث اختلال في توازن أي سوق من الأسواق فسيكون اختلالا ظرفيا وليس مزمنًا.
- الادخار كشكل من أشكال الإنفاق: إن الكلاسيك يرون بأن الفرد لا يدخر رغبة في الاحتفاظ بالنقد في شكله السائل (اكتناز) بل يدخر رغبة في الحصول على عائد من خلال توظيف هذه المدخرات في البنوك أو شراء سندات. ومنه وكنتيجة لذلك الادخار في نهاية المطاف ما هو إلا الإنفاق من قبل الآخرين على السلع الاستثمارية لأن كل المدخرات ستتحول في النهاية إلى استثمار.
- المرونة الكاملة للأسعار: الفكر الكلاسيكي يقوم على فرضية المرونة الكاملة للأسعار حيث يعتقدون بأن كل الأسعار بما فيها الأجور (سعر عنصر العمل) هي قابلة للزيادة والنقصان لانعدام وجود نقابات قوية. وهذه الفرضية تعد جد أساسية لتحقيق أثر اليد الخفية.
- قانون تناقص الغلة: يقوم التحليل الكلاسيكي على فكرة قانون الغلة المتناقصة لـ D. Ricardo لعناصر الإنتاج، حيث تتناقص إنتاجية كل عنصر من عناصر الإنتاج كلما وظفنا وحدات إضافية جديدة من هذا العنصر بشرط تثبيت العناصر الأخرى.
- حيادية النقود: كما يقوم الفكر الكلاسيكي على فكرة جد جوهرية وهي فرضية حيادية النقد فبالنسبة إليهم وبناء على ما ذكر سابقا تصبح النقود مجرد وسيط فقط في المعاملات لا تؤثر في النشاط الاقتصادي بمعنى أنها حيادية لذا شبهها البعض بالوشاح النقدي Le Voile monétaire الذي تختفي وراءه حقائق الأشياء. والبعض الآخر شبهها بزيت المحرك الذي دوره يقتصر فقط في تسهيل حركة العجلة الاقتصادية لا غير وليس تحريكها.

3. التوازن الكلي عند الكلاسيك:

أ. دالة الانتاج:

إن نقطة البداية في دراسة التوازن الكلاسيكي هي دالة الانتاج وتعرف بأنها الدالة التي تمثل العلاقة بين الكمية المنتجة وعوامل الانتاج المستخدمة في انتاج هذه الكمية⁵. وباعتبار أنه في المدى القصير يكون العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المتغير بينما كل عوامل الإنتاج الأخرى (رأس المال، التنظيم، الأرض، المستوى التكنولوجي،...) التي تحدد دالة الانتاج تبقى ثابتة، تكتب دالة الانتاج كما يلي:

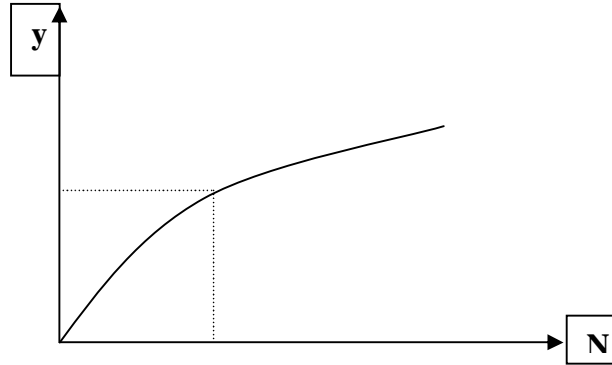
⁵ عمر صخري، مرجع سابق، ص46.

الفصل الثالث.....التوازن الاقتصادي الكلي للنموذج الكلاسيكي

$$f(N) = Y, f'(N) > 0, f''(N) < 0$$

حيث أن الناتج الحدي للعمل يكون دائما موجبا ومتناقصا، أي أن الانتاج الكلي يتزايد بمعدلات متناقصة.

الشكل رقم (3-2) : دالة الانتاج عند الكلاسيك



إن عرض العمل تابع لمستوى الأجر النقدي المقدم من طرف المؤسسات أما الطلب على العمل من طرف المؤسسات يخضع لعنصر تعظيم الربح، وهنا تظهر العلاقة بين انتاجية العمل والمعدل الفعلي للأجر. وحيث أن حجم الناتج يعتمد على مستوى العمالة، فإن أول سوق يمكن التطرق اليه هو سوق العمل، وعندما يتحدد العمل مع الناتج فإن تلاقي الناتج الكلي مع الطلب الكلي يطرح مشكل توازن في سوق السلع والخدمات ومن ثم تحديد الأسعار من خلال السوق النقدية⁶.

ب. التوازن في سوق العمل:

-الطلب على العمل N_D :

إن الطلب على العمل في النموذج الكلاسيكي هو تابع متناقص لمعدل الأجر الحقيقي، بمعنى أن أصحاب المؤسسات لا يطلبون عمالا جدد إلا في ظل انخفاض الأجور الحقيقية، وهذا يعني بأن الطلب على العمل من المنتجين ذو علاقة عكسية مع معدل الأجر الحقيقي.

أي مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها فإن المؤسسات لا تقوم بالطلب على العمال إلا في حالة ما إذا كان الأجر الحقيقي منخفض، ويرتكز الشرح الكلاسيكي في الطلب على العمل على السلوك الفردي للمؤسسات داخل الاقتصاد في المنافسة الكاملة، هذه المؤسسات التي تكون مستفيدة بمبدأ تعظيم الربح⁷. عندما يتحقق أكبر إنتاج بأقل تكلفة، ويحقق العامل أعظم منفعة عندما يحصل على أكبر أجر، فإذا كان شرط تعظيم الربح لمنتج ما هو ذلك الحجم من الإنتاج الذي تكون فيه التكلفة الحدية (MC) مساوية للإيراد الحدي (MR)، أي :

$$\text{التكلفة الحدية (MC) = الإيراد الحدي (MR) (1)}$$

وبما أن العمل هو المتغير الوحيد في الأجل القصير فإن التكلفة الحدية تصبح كما يلي:

$$[\text{الإنتاجية الحدية (MP) / الأجر النقدي (W) }] = \text{التكلفة الحدية (MC) (2)}$$

⁶ ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعق، بدون مكان للنشر، 2003، ص 3.

⁷ عمر صخري، مرجع سابق، ص 41.

الفصل الثالث.....التوازن الاقتصادي الكلي للنموذج الكلاسيكي

أي أنه بقدر ما تستعمل المؤسسة من عمالة بقدر ما تنتج، بحيث أن الإنتاجية الحدية للعمل هي الكمية الإضافية للإنتاج والمحقة من طرف المؤسسة بواسطة وحدة إضافية من العمل، وبالتالي فإن كل وحدة جديدة من العمل تنتج (MP) وحدات إنتاج أين تبايع كل واحدة بسعر (P) دينار، فيصبح:

$$\text{السعر (P) = الإيراد الحدي (MR) (3)}$$

من العلاقتين (1) و(3) نجد: التكلفة الحدية (MC) = السعر (P) = الإيراد الحدي (MR) (4)
من العلاقتين (2) و(4) نجد:

$$[\text{الإنتاجية الحدية (MP) / الأجر النقدي (W)}] = \text{التكلفة الحدية (MC)} = \text{السعر (P)} = \text{الإيراد الحدي}$$

$$(5) \dots (MR)$$

ومنه نجد:

$$[\text{الإنتاجية الحدية (MP) / الأجر النقدي (W)}] = \text{السعر (P)}$$

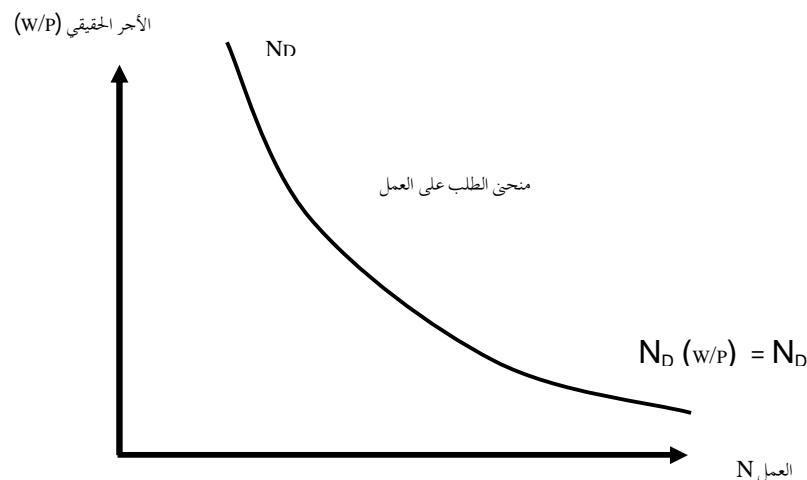
$$[\text{السعر (P) / الأجر النقدي (W)}] = \text{الإنتاجية الحدية (MP)} \quad \text{أي:}$$

$$[\text{السعر (P)} \times \text{الإنتاجية الحدية (MP)}] = \text{الأجر النقدي (W)} \quad \text{أو:}$$

$$\underbrace{\hspace{10em}}_{\text{VMP قيمة الإنتاجية الحدية}}$$

فالعلاقة الأخيرة تعرف بمعادلة الطلب على العمل وذلك باستبدال الإنتاجية الحدية (MP) بـ N_D ، وهذا يعني أن الإنتاجية الحدية للعمل تساوي الأجر الحقيقي، والذي يعبر بدوره عن القوة الشرائية مقاسة بكمية السلع والخدمات التي يسمح الأجر باقتنائها، ومنه فإن المؤسسة الراغبة في تعظيم ربحها توظف إلى مستوى تصل فيه قيمة الإنتاجية الحدية (VMP) إلى الأجر النقدي (W).

الشكل رقم (3-3): منحني الطلب على العمل عند الكلاسيك



الفصل الثالث.....التوازن الاقتصادي الكلي للنموذج الكلاسيكي

مثال:

لنفرض أن مؤسسة ما تستطيع بيع منتوجها بسعر 20 دينار للوحدة والتي يجب عليها أن تدفع لموظفيها أجرا يساوي 120 دينار في الساعة، ولنفرض أن دالة الإنتاج في الأجل القصير لهذه المؤسسة تكون معرفة بالمعطيات التالية:

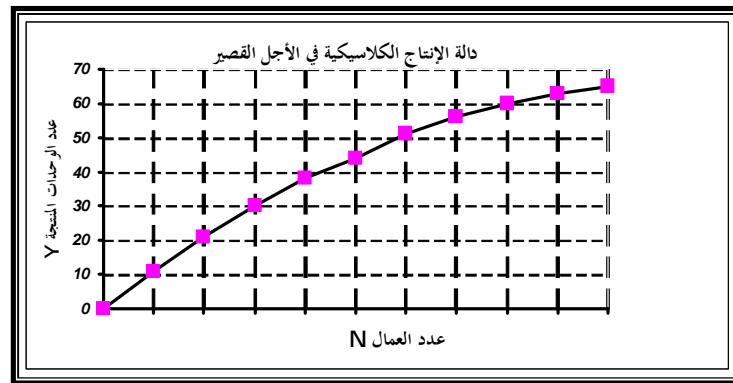
عدد العمال N	عدد الوحدات المنتجة Y	الإنتاج الحدي لكل وحدة MP
0	0	-
1	11	11
2	21	10
3	30	9
4	38	8
5	44	6
6	51	5
7	56	5
8	60	4
9	63	3
10	65	2

المطلوب:

- أرسـم دالة الإنتاج في الأجل القصير لهذه المؤسسة؟
- ماذا يكون الأجر الحقيقي المدفوع من طرف المؤسسة ومستوى التشغيل الأكثر ربحية؟
- لنفرض أنه على المؤسسة تخفيض سعر منتوجها إلى 15 دينار للوحدة، ماذا يكون إذن مستوى التشغيل؟

الحل:

- رسم دالة الإنتاج:



- إيجاد الأجر الحقيقي ومستوى التشغيل:

يكون الأجر الحقيقي مساويا للأجر النقدي مقسوما على سعر المنتج أي:

$$6 = \frac{120}{20} = \frac{\text{السعر } (P)}{\text{الأجر النقدي } (W)} = \frac{\text{الأجر الحقيقي } (W/P)}{1}$$

أي ستة وحدات لكل ساعة عمل، وللوصول إلى مستوى الإنتاج والتشغيل الذين يعظمان الأرباح، يجب على المؤسسة طلب موظفين إضافيين إلى أن يكون الأجر الحقيقي مساويا بالتحديد للناتج الحدي أو يغطيه أي:

الفصل الثالث.....التوازن الاقتصادي الكلي للنموذج الكلاسيكي

$$6. [\text{السعر } (P) / \text{الأجر النقدي } (W)] = \text{الإنتاجية الحدية } (MP) = \text{الأجر الحقيقي } (W/P)$$

ومن خلال الجدول نلاحظ أن مستوى التشغيل الذي يحقق ذلك سوف يكون 5 عمال.

- إيجاد مستوى التشغيل في حالة تخفيض السعر إلى (P=15):

عند تخفيض سعر المنتج إلى 15 دينار، فإن الأجر الحقيقي والإنتاجية الحدية للعمل تصبح:

$$8. [\text{السعر } (P) / \text{الأجر النقدي } (W)] = \text{الإنتاجية الحدية } (MP) = \text{الأجر الحقيقي } (W/P) = 120 / 15 = 8.$$

ومن خلال الجدول نلاحظ أن مستوى التشغيل الذي يحقق ذلك بناء على الوضع الجديد سوف يكون 4 عمال.

- عرض العمل N_s ⁸:

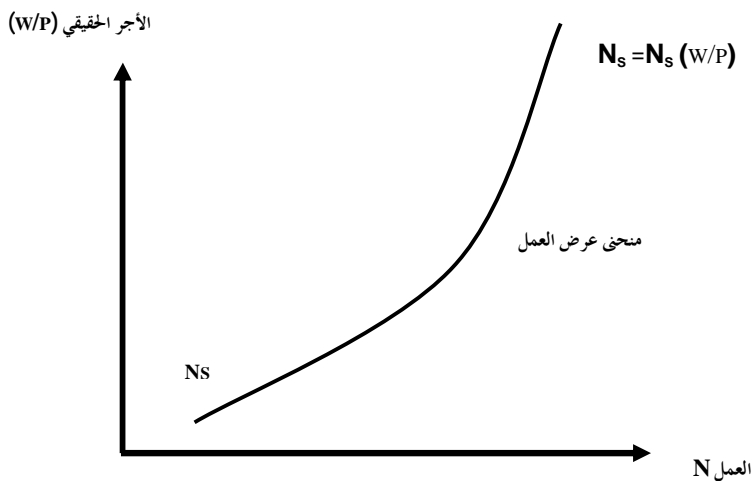
إن عرض العمل في النموذج الكلاسيكي هو تابع متزايد لمعدل الأجر الحقيقي حيث:

$$N_s = f_s(w/p) : f'_s(w/p) > 0$$

هذه العلاقة تستند على الفرضية التي تقول بأن العمال عندما يقومون بعرض خدماتهم في سوق العمل، فإنهم يبحثون عن زيادة دخولهم إلى الحد الأقصى، ويسلكون نفس الأسلوب الذي يتبعه المستحدث من أجل زيادة أرباحه للحد الأقصى، وهكذا فإن الأجر الذي يقبضه العمال يمثل العائد الذي يطلبونه لتعويض ما فقدوه من منفعة العمل أو ما بذلوه من جهد في الإنتاج.

وهذا الأجر هو الأجر الحقيقي أي قوة شرائية، لأن المنفعة التي يحققها الأجر يعبر عنها باستهلاك كمية معينة من السلع والخدمات، وبناء على ذلك فإن الكلاسيك يفترضون أن العامل يكون قادراً على التمييز بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية للنقد، أي لا يتأثر بالوهم النقدي.

الشكل رقم (3-4): عرض العمل عند الكلاسيك



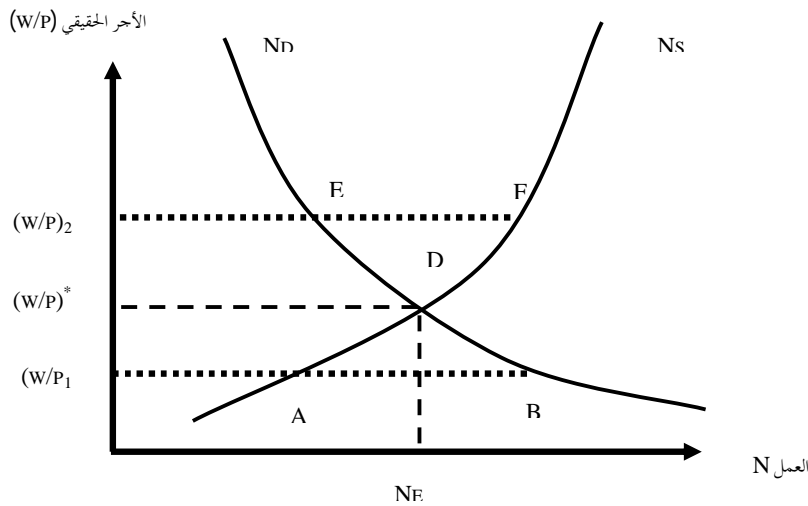
⁸ بريش السعيد، مرجع سابق، ص 76.

الفصل الثالث.....التوازن الاقتصادي الكلي للنموذج الكلاسيكي

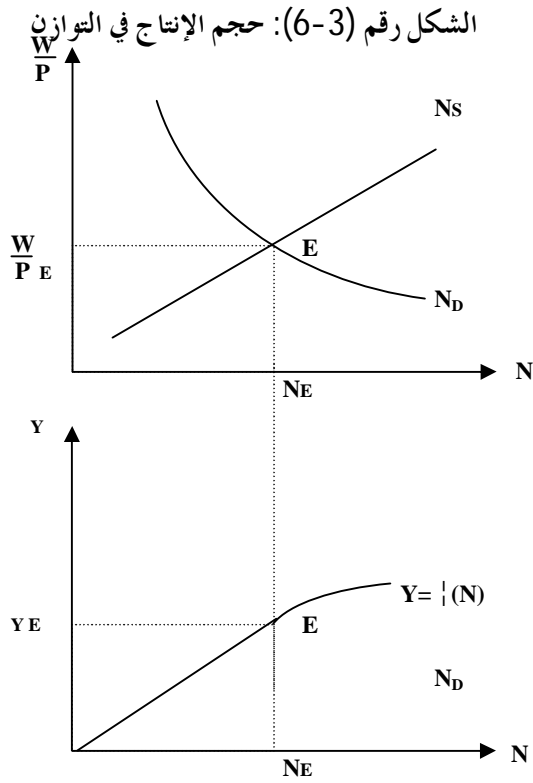
- التوازن في سوق العمل:

يتم توازن سوق العمل في النقطة التي يتقاطع فيها منحى الطلب على العمل مع منحى عرض العمل وذلك كما هو موضح في الشكل، نلاحظ من الشكل أنه عند معدل الأجر الحقيقي $(W/P)_1$ فإن الطلب على العمل أكبر من العرض، وهذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص في عدد العمال القادرين على العمل ويقدر هذا العجز بالمقدار "A-B" وهذا ما يؤدي إلى تنافس المنتجين من أجل توظيف العمال مما يؤدي إلى رفع أجورهم النقدية وهذا يؤدي في النهاية إلى رفع معدل الأجر الحقيقي (بافتراض ثبات الأسعار). أما إذا كان معدل الأجر الحقيقي هو السائد $(W/P)_2$ فإن عرض العمل يكون أكبر من الطلب عليه وهذا ما يؤدي إلى وجود بطالة إجبارية تتمثل في المقدار "C-D" ومن أجل القضاء على هذه البطالة لابد للعمال أن يقبلوا بتخفيض أجورهم النقدية (بافتراض ثبات الأسعار) وبذلك ينخفض معدل الأجر الحقيقي، وهكذا نلاحظ أن هناك نقطة واحدة فقط يتم فيها تعادل الطلب على العمل مع العرض عليه وهي نقطة التقاطع وهي نقطة التوازن حيث تحدد لنا الأجر الحقيقي التوازني وكمية العمل التوازنية.

الشكل رقم (3-5): التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك



وفي الأخير عندما نتوصل إلى تحديد حجم العمل في سوق العمل فإنه يمكن تحديد حجم الإنتاج مباشرة وذلك بتعويض حجم العمل في دالة الإنتاج. ويمكن إيجاد حجم الإنتاج في التوازن بيانيا كما في الشكل:



ج. التوازن في سوق السلع والخدمات:

يقوم هذا التوازن علي أساس أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به وبالتالي فإن العرض الكلي لابد وأن يتساوى مع الطلب الكلي عند وضع التوازن، ويمكن تصور وجود اختلالات جزئية ولكن علي المستوى الكلي لابد أن يتحقق التوازن، ولا يعوق الادخار تحقيق التوازن في هذا السوق، حيث يمثل هو الآخر نوع من الإنفاق علي مشتريات السلع الاستثمارية أي الطلب على الاستثمار، وبالتالي فإن كل ما لم ينفق علي الاستهلاك فإنه لابد أن ينفق علي الاستثمار ويتساوى دائما الادخار مع الاستثمار⁹.

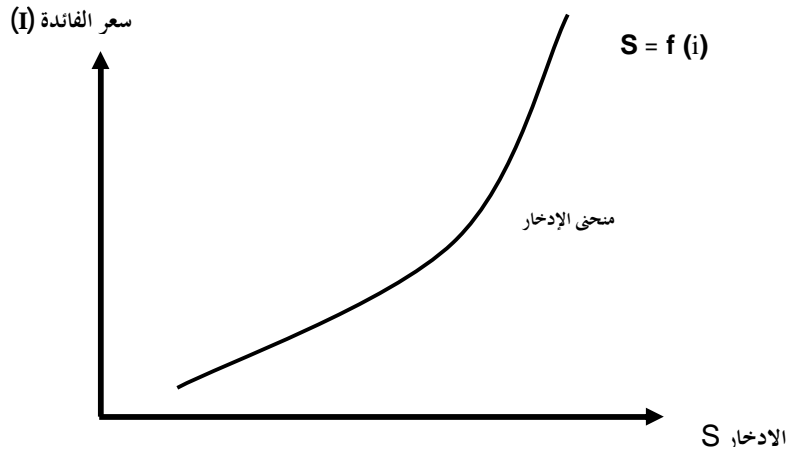
- **الادخار:** يفترض الكلاسيك أن الأفراد يقومون أولا بتحديد ما يريدون ادخاره تبعا لمعدل الفائدة السائد وبمقابل ذلك ينفقون ما تبقى على السلع والخدمات، فالادخار في تفسير الكلاسيك هو عرض لموارد

نقدية والطلب على أصول غير نقدية، وعليه تكون معادلة الادخار كما يلي: $S = f(i)$

وتبين هذه العلاقة بأن الادخار (S) هو دالة تابعة لمعدل الفائدة (i)، أما شكلها البياني فهو مبين في الشكل أدناه.

⁹ أحمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الكلي، نشر مؤسسة شباب الجامعة، الاردن، 2000، ص211.

الشكل رقم (3-7): دالة الادخار عند الكلاسيك

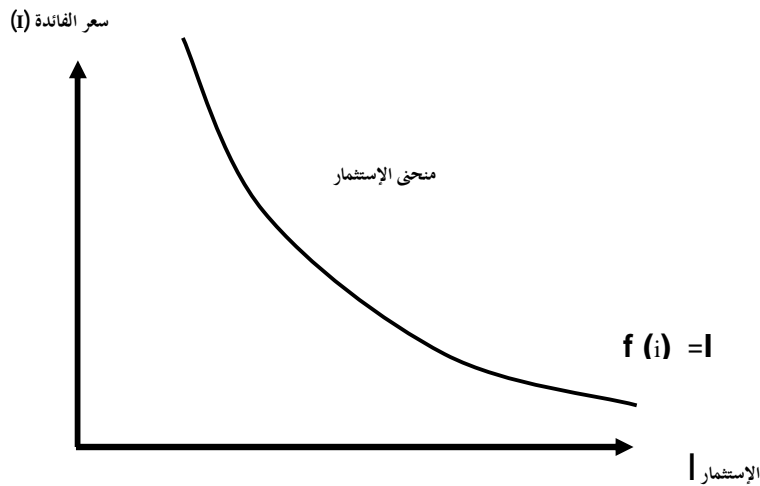


- **الاستثمار:** يعرف بأنه عرض أصول غير نقدية والطلب على موارد نقدية، وعليه تكون الكمية المطلوبة من السلع الاستثمارية دالة لسعر الفائدة ، ولكي يكون مشروع استثماري ذا مردودية، فإن مردوديته يجب أن تكون أكبر من تكلفته، وما دام سعر الفائدة يقيس تكلفة رأس المال المستخدم لتمويل الاستثمار، فإن كل زيادة في سعر الفائدة تؤثر على المردودية المنتظرة من المشاريع الاستثمارية، وعليه تكون معادلة الاستثمار

$$I = f(i) \quad \text{كما يلي:}$$

وتبين هذه العلاقة بأن الاستثمار (I) هو دالة تابعة لمعدل الفائدة (i)، أما شكلها البياني فهو مبين في الشكل أدناه.

الشكل رقم (3-8): دالة الاستثمار عند الكلاسيك

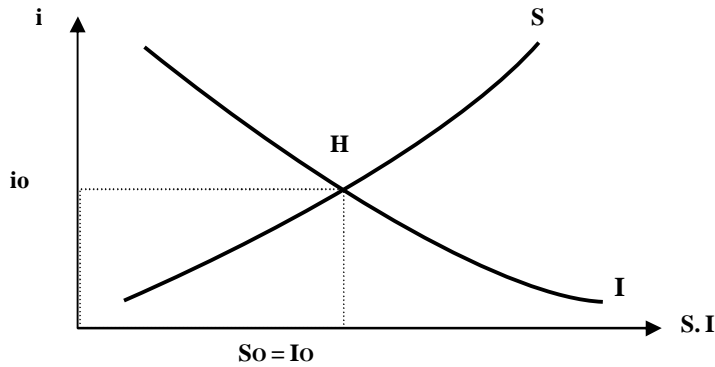


نلاحظ من الشكل أعلاه أن الاستثمار هو دالة متناقصة بدلالة معدل الفائدة حيث أن الاستثمار يزداد كلما انخفض معدل الفائدة، والعكس صحيح.

الفصل الثالث..... التوازن الاقتصادي الكلي للنموذج الكلاسيكي

تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاديون يميزون بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، ويصبح هذا التمييز ذا فائدة خاصة في فترات التضخم والكساد أي فترات عدم استقرار الأسعار، إذ أن سعر الفائدة الاسمي هو ذلك المعدل الذي يدفعه المستثمرون عند اقتراض الأموال، بينما سعر الفائدة الحقيقي فهو سعر الفائدة الاسمي مصحح من آثار التضخم. يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات وفقا لنموذج الكلاسيكي عن تساوي الادخار مع الاستثمار، وينتج عن هذا التوازن تحديد سعر الفائدة الحقيقي التوازني.

الشكل رقم (3-9): التوازن في سوق السلع والخدمات عند الكلاسيك



د. التوازن في سوق النقود (النظرية الكمية للنقود):

يتم التوازن في السوق النقدي حسب المدرسة الكلاسيكية عن طريق تساوي عرض النقود مع الطلب عليها، فلقد اعتقدوا بأن الدور الوحيد للنقود في النشاط الاقتصادي هو وظيفتها كوسيط للتبادل لذلك فقد استخدموا الأسعار النسبية بدلا من استخدام الأسعار المطلقة، فالطلب على النقود يأتي من جانب واحد فقط هو الطلب على النقود بدافع المعاملات ويتجسد التوازن النقدي حسب الفكر الكلاسيكي في صورة المعادلة الكمية للنقود.

تقوم النظرية الكمية للنقود على أساس أخذ النقود كعامل أساسي وحاسم لتفسير النقود، أو تحديد مستويات الأسعار، وتأخذ النظرية النقود كأى سلعة من السلع وتحدد قيمتها بتفاعل عوامل عرضها والطلب عليها، فالزيادة في عرض النقود بالنسبة للطلب عليها سيؤدي إلى انخفاض قيمتها وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات أما إذا ارتفع مستوى الطلب على النقود على مستوى المعروض منها فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع قيمتها وانخفاض مستوى الأسعار. ومنذ القرن السادس عشر طور عدد من العلماء منهم جان بودان، جون لوك، منتسيكيو وهيوم النظرية النقدية. أما في القرن التاسع عشر فقد توصل العلماء إلى أن زيادة في كمية النقود سوف تؤدي إلى زيادة مماثلة في المستوى العام للأسعار. أما في القرن العشرين فقد دافع عن هذه النظرية العالم الأمريكي أرفنج فيشر وصاغ هذا التحليل النقدي رياضيا في شكل معادلة، عرفت بالمبادلات باسم معادلة التبادل¹⁰.

¹⁰ ساكر محمد العربي، مرجع سابق، ص 9.

الفصل الثالث.....التوازن الاقتصادي الكلي للنموذج الكلاسيكي

- معادلة التبادل لفischer:

يوضح فيشر نظرية كمية النقود باستخدام معادلة التبادل والتي مفادها أن: النقود كوسيلة للتبادل تحقق التساوي بين القيم المدفوعة والقيم المقبوضة وهذا نستنتج أن عملية التبادل ذات طرفين: طرف نقدي ويمثل النقود المدفوعة ويعبر عنها كمية النقود المدفوعة في سرعة تداولها (دورانها)، طرف سلعي يمثل قيمة السلع المتبادلة ويعبر عنها بكمية السلع مضروبة في أسعارها.

فإذا افترضنا أن M هي كمية النقود، V سرعة دورانها، Q كمية السلع، P المستوى العام للأسعار. فإن معادلة التبادل يمكن كتابتها بالشكل: $MV = \sum PQ$

وقد طور فيشر هذه العلاقة وصاغها بالشكل التالي: $MV = PT$ ، حيث T تمثل حجم المبادلات وهي دالة في مستوى الدخل Y وقد أطلق على المعادلة السابقة معادلة التوازن لسوق النقود عند فيشر¹¹.

وبما أن حجم المبادلات مرتبط بحجم الدخل وحيث أن الدخل ثابت لأن الاقتصاد في حالة التوازن والتشغيل التام في الفترة القصيرة ومنه فإن T أيضا ثابتة، وبما أن V مرتبط بعادات وتقاليد المجتمع والتي هي ثابتة في الفترة القصيرة وهذا يؤدي إلى اعتبار V ثابتة أيضا، وعلى هذا الأساس فإن عرض النقود والمستوى العام للأسعار هي المتغيرات التي يمكن أن تتغير في المدى القصير حسب هذه النظرية.

وحتى يمكن فهم العلاقة بين P و M يجب معرفة أن النقود بالنسبة للكلاسيك أداة تبادل فقط، وبالتالي فإن الأفراد يكونون احتياطات من أجل المبادلة في المستقبل. وبشكل عام فإن أي شخص يحتفظ بالنقود سوف يرفع من قدرته الشرائية التي تترجم فيما بعد في زيادة مصاريفه، وبشكل عام نستطيع أن نقول بأن النظرية الكلاسيكية تعتبر الدخل وسرعة تداول النقود مقادير ثابتة، وأن أي زيادة في الكتلة النقدية المتداولة لا يمكن إلا أن ترفع في المستوى العام للأسعار، هذه الزيادة في الأسعار هي الوسيلة الوحيدة التي تعيد التوازن في السوق النقدي.

- معادلة كامبريدج-صيغة سرعة دوران الدخل:

تعاني صيغة المبادلات عند فيشر في الطلب على النقود لغرض المبادلات من مشكلتين عند التطبيق تتعلق الأولى بحجم المعاملات T المتعلقة بالإنتاج أو الناتجة عن بيع الأوراق المالية وأصبح من الصعب افتراض ثبات T حتى في حالة توفر الاستخدام التام. أما المشكلة الثانية تتعلق بمستوى الأسعار والتي تمثل كمية النقود التي يتم تبادلها عند كل معاملة. وحسب صيغة دوران الدخل فقد ركز الاقتصاديون على حجم الانتاج الجاري بدلا من حجم المعاملات وتم أخذ المستوى العام للأسعار بدلا من سعر المعاملات وبالتالي عدلت صيغة فيشر كما يلي:

$$MV = PY$$

وحتى يتحقق التوازن في سوق النقد يجب أن تتساوى الكمية المعروضة من النقد مع الكمية المطلوبة أي الطلب على النقد معطى بالشكل: $Md = \frac{1}{V} PY$ ¹². ومنه $Md = KPY$ حيث $K = \frac{1}{V}$ وهو معامل التناسب.

¹¹ بريش السعيد، مرجع سابق، ص 85.

¹² ساكر محمد العربي، مرجع سابق، ص 10.

الفصل الثالث.....التوازن الاقتصادي الكلي للنموذج الكلاسيكي

وبالرغم من عدم المساس بالخطوط العريضة والرئيسية لنظرية كمية النقود السابقة فإن عرض هذه النظرية على أيدي اقتصادي مدرسة كامبردج قد تضمن تغييرا جوهريا في أسلوب الدراسة والتحليل. وقد أشار Pigou إلى أن كل فرد يسعى للاحتفاظ بنسبة معينة من موارده المتاحة على شكل نقود سائلة للقيام بمختلف المعاملات الجارية دون مشقة ولاعتبارات السهولة والراحة من ناحية ولتوفير الضمان والاطمئنان والأمن من ناحية أخرى¹³.

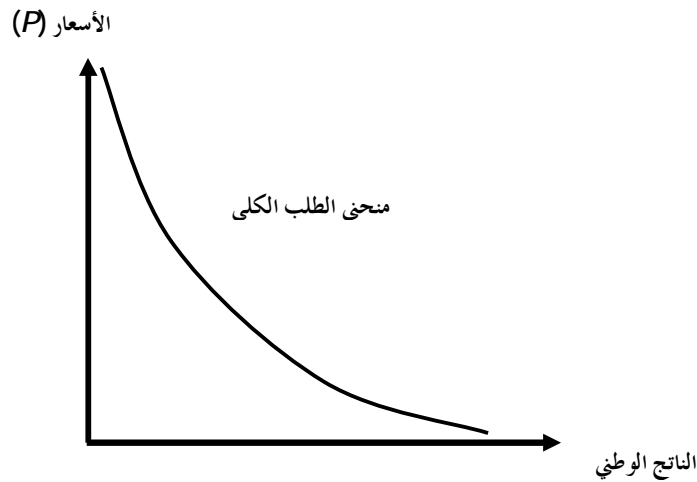
- النظرية الكمية للنقود:

من خلال صيغتي فيشر وكامبردج تم توضيح العلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار وذلك رغم اختلافهما إلا أنهما يؤديان إلى نفس النتيجة. فكل زيادة في كمية النقود M يترتب عليها ارتفاع في المستوى العام للأسعار P بنفس الوتيرة، أي وجود علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود، ومنه فإن كل تغير في قيمة النقود يتماشى تماشيا عكسيا وب نفس الوتيرة (النسبة) مع التغير في كميتها، أي أن النتيجة التي توصلت إليها النظرية الكمية في صورة معادلة التبادل أن الزيادة في كمية النقود هي العامل الرئيسي في ظهور الضغوط التضخمية، ومنه ترجع نظرية التضخم إلى تزايد كمية النقود والظروف والعوامل التي ترتبط أساسا بعرض النقود.

$$Md = KPY , P = f(M)$$

وعليه تعبر العلاقة أعلاه أن النظرية الكمية للنقود تعبر في الوقت نفسه عن نظرية الطلب الكلي، فالتغير في كمية النقود سيؤثر على حجم الإنتاج، وذلك لثبات سرعة دوران النقود، كما يلاحظ من خلال المعادلة أن الأسعار والإنتاج سيتغيران عكسيا إذا كانت كمية النقود ثابتة، ومن خلال ذلك يكون شكل منحنى الطلب الكلي في النموذج الكلاسيكي كما هو مبين أدناه.

الشكل رقم (3-10): منحنى الطلب الكلي عند الكلاسيك



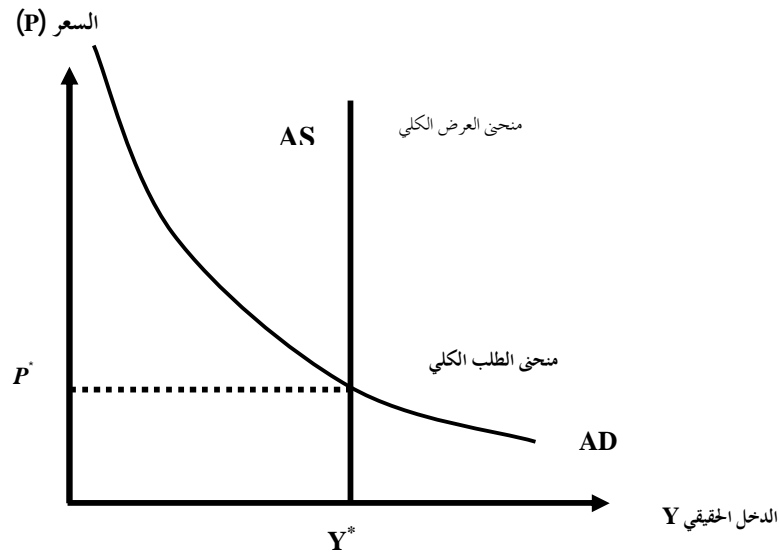
¹³ بريش السعيد، مرجع سابق، ص 86.

الفصل الثالث..... التوازن الاقتصادي الكلي للنموذج الكلاسيكي

- إذا كان الطلب على النقد متغيرا داخليا في النموذج الكلاسيكي فإن عرضه يعتبر متغير خارجي $M_0 = M_S$ تحدده السلطات النقدية.

والتوازن النقدي يتم عندما يتساوى عرض النقد M_S بالطلب عليه M_D : $M_S = M_D \Leftrightarrow KPY = M_0$ حيث P^* يعبر عن المستوى العام للأسعار التوازني

الشكل رقم (3-11): التوازن في السوق النقدي عند الكلاسيك



هـ. كيفية تحقيق التوازن الكلي عند الكلاسيك:

بعد استعراض مختلف التوازنات التي يجب أن تتحقق في كل الأسواق (سوق السلع والخدمات، سوق الإنتاج، سوق النقود) من أجل تحقيق التوازن العام أو الكلي يكتمل النموذج الكلاسيكي كما يلي:

1- معادلة عرض العمل: $N_s = f(w/p)$

2- معادلة الطلب على العمل: $N_D = f(w/p)$

3- دالة الإنتاج: $Y = f(N)$

4- معادلة التبادل: $P \cdot Y = M \cdot V$

- أي يتم تحديد حجم العمل (N) ومعدل الأجر الحقيقي (w/p) من سوق العمل من خلال تساوي المعادلتين (01) و (02).

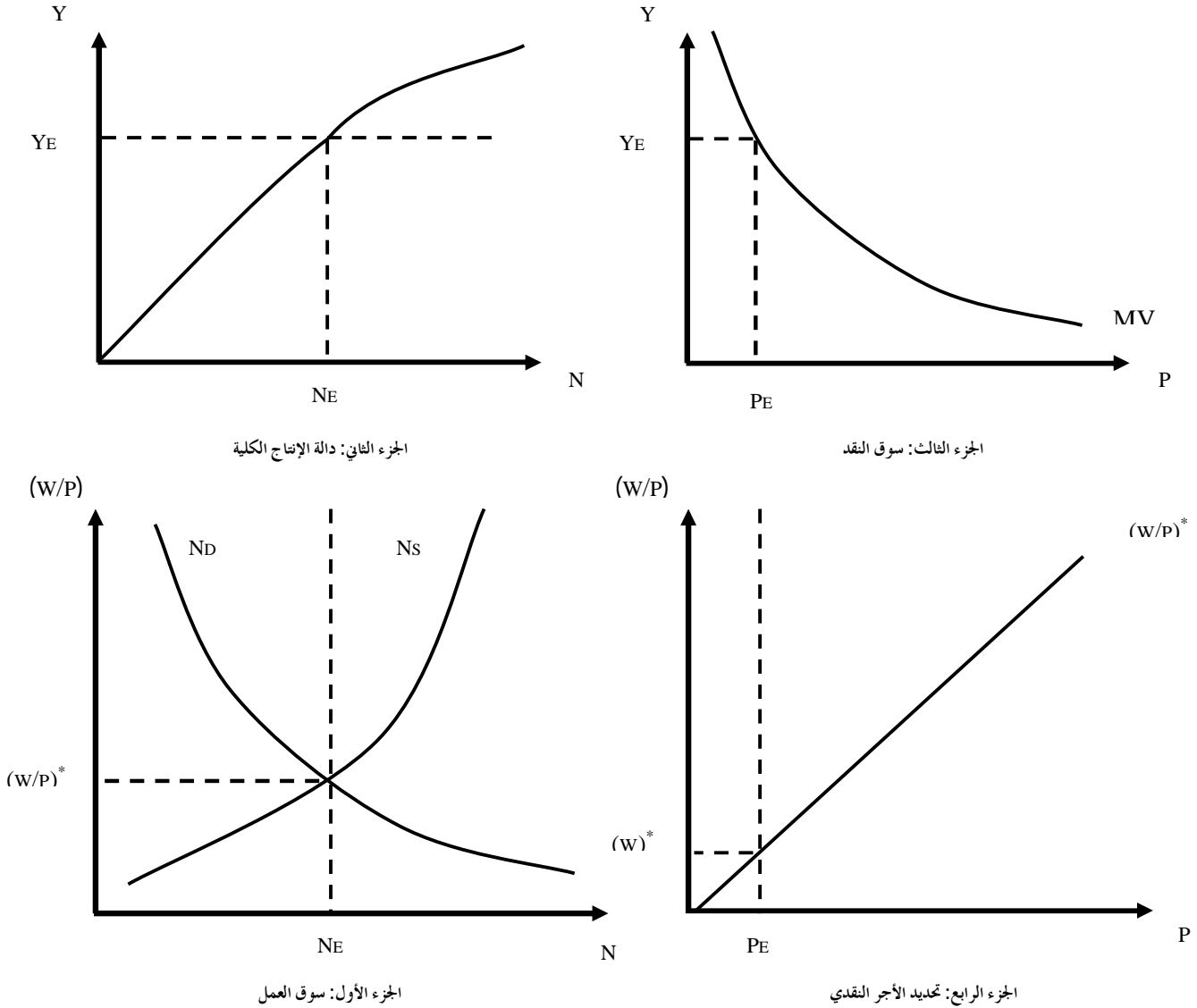
- يتم تعويض حجم العمل (N) في دالة الإنتاج الكلاسيكية أي المعادلة (03) فنحصل على حجم الإنتاج (Y).

- يتم تعويض حجم الإنتاج (Y) في معادلة التبادل أي المعادلة (04) مع افتراض أن سرعة تداول النقود (V) وكمية النقد (M) ثابتة، فنحصل من خلال ذلك على السعر (P).

الفصل الثالث.....التوازن الاقتصادي الكلي للنموذج الكلاسيكي

- بالرجوع إلى إحدى المعادلتين (01) أو (02) وبتعويض قيمة السعر (P) يمكن تحديد معدل الأجر الاسمي (النقدي) (W/P).

ويمكن تلخيص التوازن العام من خلال التوازن في الأسواق الثلاثة بالأشكال التالية:
الشكل رقم (3-12): التوازن في الأسواق الثلاثة عند الكلاسيك



4. الازدواجية أو الثنائية الاقتصادية في النظرية الكلاسيكية الكلية:

عند دراستنا للتوازن العام عند الكلاسيك نلاحظ أنه تم إدخال العديد من المتغيرات لتحديد وبناء النموذج الاقتصادي الكلي، فمن جانب الطلب الكلي نجد مثل: الناتج الوطني الحقيقي المعبر عنه بـ Y في دالة الإنتاج الكلاسيكية، والأجر الحقيقي المعبر عنه بـ (W/P) في كل من معادلة العرض والطلب على العمل، وكذلك سعر

الفصل الثالث.....التوازن الاقتصادي الكلي للنموذج الكلاسيكي

الفائدة الحقيقية المعبر عنه بـ (i) في كل من معادلة الادخار والاستثمار، ومن جانب العرض الكلي نجد مثل: الكتلة النقدية المعبر عنها بـ (M) وسرعة تداول النقود (V).

ومما يلاحظ أن البعض من هذه المتغيرات يعبر عن كميات مثل: الناتج الوطني الحقيقي الذي هو عبارة عن كمية السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة لاقتصاد ما، والأجر الحقيقي كذلك هو عبارة عن كمية الإنتاج المحققة من طرف عامل مقابل كل ساعة من ساعات العمل، وسعر الفائدة الحقيقي الذي هو كذلك كمية الإنتاج التي ستحقق في المستقبل نتيجة لقرض وحدة إنتاج اليوم، بالإضافة بعض المتغيرات الأخرى هي الأسعار النسبية أي معدل التبادل بين السلع، وعليه نجد أن هذه المتغيرات أي الكميات والأسعار النسبية تعتبر متغيرات حقيقية، إلا أن هناك بعض المتغيرات تعتبر اسمية والمعبر عنها بدلالة القيم النقدية.

فالنظرية الكلاسيكية تضع الفرضية القائلة بأن التغيرات في عرض النقود (الكتلة النقدية) ليس لها أي أثر على المتغيرات الحقيقية، وهذا ما يسمى بحيادية النقود، فالنقود لم تكن ذات أهمية بالنسبة للتحليل الاقتصادي الكلاسيكي، حيث أن كمية النقود لا تؤثر على القيم التوازنية للمتغيرات الحقيقية في الاقتصاد الوطني (الناتج، العمالة، وسعر الفائدة)، فالناتج والعمالة يحددان بواسطة جانب العرض، وتحديد سعر الفائدة يكون مرتبطاً بالطلب الاستثماري والادخار الحقيقي والقيمة الحقيقية للعجز، فبالنسبة للاقتصاديين الكلاسيكيين فإن النقود كانت عبارة عن "حجاب" تحدد القيم النقدية للمتغيرات التي تحدد مستوى النشاط الاقتصادي، ولكنها لا تؤثر على الكميات الحقيقية فإذا تضاعفت الكتلة النقدية مثلاً والتي تعتبر من المتغيرات الاسمية فإن سرعة تداول النقود لن تتغير على الأقل في الأجل القصير لأنه حسب الكلاسيك يكون حجم الإنتاج غير مرن ولن يتغير حسب النظرية الكمية للنقود بسبب استقرار دالة الطلب على النقود (حجم المعاملات)، كذلك سوف لن تتغير المتغيرات الحقيقية حسب النظرية الكلاسيكية وإنما سينعكس ذلك على المتغيرات الاسمية: الناتج الاسمي، الأسعار والأجر النقدي.

فمن خلال التمييز بين المتغيرات الحقيقية والاسمية أطلق الاقتصاديون على هذا التمييز النظري للتحليل الاقتصادي الكلاسيكي بأنه تحليل ثنائي أو ما يطلق عليه بـ "الازدواجية الاقتصادية الكلاسيكية Dichotomie" والمقصود بذلك أن الاقتصاديين الكلاسيكيين يعنون بالتمييز بين المتغيرات الحقيقية (مثل: الكميات والأسعار النسبية) والمتغيرات الاسمية المعبر عنها بدلالة القيم النقدية (مثل: المستوى العام للأسعار، الأجر النقدي المدفوع للعمال)، وتعتبر هذه الازدواجية الركيزة المحورية لنظرية الاقتصاد الكلي الكلاسيكي، حيث تهتم بدراسة المتغيرات الحقيقة دون الإشارة أو الاستعانة بالمتغيرات الاسمية وهو ما يعني أن النقود تكون محايدة في الأجلين القصير والطويل، بحيث أنه عملياً يكون من المستحيل إثبات صحة ذلك في الأجل القصير، بحيث أن بعض الظواهر الاقتصادية مثل التذبذبات الاقتصادية يكون لها تأثيرات مهمة في الأجلين القصير والطويل على حد سواء، وهو الشيء الذي يتعارض مع معتقدات المدرسة الكلاسيكية.

5. تقييم نظرية التوازن العام عند الكلاسيك:

من خلال ذلك يمكن أن نصل إلى تقييم النظرية الكلاسيكية في التوازن الكلي من خلال ذكر أهم الانتقادات الموجهة إليها:

الفصل الثالث.....التوازن الاقتصادي الكلي للنموذج الكلاسيكي

- عدم قبول فكرة التأكد التام تجاه المستقبل كون النظرية الكلاسيكية تهمل عامل الزمن؛
 - لم تولي أهمية بالغة للبطالة واعتقدت عدم إمكانية حدوث بطالة لافتراضها حالة التشغيل الكامل؛
 - عدم القبول بافتراض ثبات حجم الإنتاج عند مستوى الاستخدام التام؛
 - عدم القبول بفكرة وجود يد خفية أو التوازن الحتمي (الآلي) كفييلة بتحقيق التوازن العام للاقتصاد؛
 - رفض فكرة حياد النقود في النشاط الاقتصادي وإهمال باقي الوظائف الأخرى لها؛
 - رفض فكرة حياد وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛
 - اعتبرت النظرية الكلاسيكية أن كل ما يدخر يعطي فائدة، أي أنها لم تأخذ بعين الاعتبار عملية الاكتناز؛
 - يدعي الكلاسيكيون أنه لا توجد فائدة بدون ادخار لكن قد تقوم البنوك التجارية بخلق النقود لتحصل منها على فوائد دون ادخار فعلي؛
 - اعتبر الكلاسيكيون أن منحى الادخار مستقل عن منحى الاستثمار، وهذا أمر غير مؤكد لأن الزيادة في حجم الاستثمار تؤدي إلى زيادة الدخل الذي بدوره سيؤدي إلى زيادة حجم المدخرات؛
- وبناء على ما سبق، جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 التي تميزت بالكساد العظيم لتبين عيوب الفلسفة الاقتصادية الكلاسيكية فأوضحت أن النقود ليست بالعنصر المحايد وأن التوازن ليس حتماً تلقائياً وكان لابد من ظهور أفكار وفلسفة اقتصادية جديدة لتحليل وتفسير هذه الظواهر بأكثر منطقية وواقعية، فجاء الفكر الكينزي على يد الاقتصادي جون مينارد كينز.